

قرار مؤرخ في أول رجب عام 1433 الموافق 22 مايو سنة 2012، يتضمن تفويض سلطة التعيين والتسيير الإداري للمديرين الجهويين للتجارة والمديرين الولائيين للتجارة.

إن وزير التجارة،

- بمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى
الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن
القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66-145 المؤرخ في 12
صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق
بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي
أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ
في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة
2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ
في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990
والتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري، بالنسبة
للموظفين وأعاون الإدارة المركزية والولايات والبلديات
والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-453 المؤرخ
في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002
الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-342 المؤرخ
في 4 رمضان عام 1427 الموافق 27 سبتمبر سنة 2006
الذي يحدد قائمة المناصب العليا في المصالح الخارجية
لوزارة التجارة وشروط الالتحاق بها وتصنيفها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ
في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008
والتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين
للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-05 المؤرخ
في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008
والتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المهنيين
وسائقي السيارات والحجاب،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-415 المؤرخ
في 29 ذي الحجة عام 1430 الموافق 16 ديسمبر سنة 2009
والتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على
الموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة
بالتجارة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-09 المؤرخ
في 15 صفر عام 1432 الموافق 20 يناير سنة 2011
والتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة
وصلاحياتها وعملها،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ
في 21 رمضان عام 1432 الموافق 21 غشت سنة 2011
والتضمن إنشاء مفتشيات إقليمية للتجارة،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ
في 17 ذي الحجة عام 1432 الموافق 13 نوفمبر سنة 2011
والتضمن إنشاء مفتشيات لمراقبة الجودة وقمع الغش
على مستوى الحدود البرية والبحرية والجوية والمناطق
والمخازن تحت الجمركة،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 2 (الفقرة 2) من
المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ في أول رمضان
عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمذكور أعلاه،
تمنح للمديرين الجهويين والمديرين الولائيين للتجارة
سلطة التعيين والتسيير الإداري للمستخدمين
الموضوعين تحت سلطتهم.

المادة 2 :

يبقى من صلاحيات السلطة المركزية :
- التعيين وإنهاء المهام في المناصب العليا،
- تنقل الموظفين والتوازن الإجمالي للعداد،
- تنظيم التكوين وتحسين المستوى وتجديد
معلومات الموظفين،
- توظيف وتسيير الموظفين الأجانب.

المادة 3 :

تتلقى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار .
المادة 4 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول رجب عام 1433 الموافق 22
مايو سنة 2012.

مصطفى بن بادة